الأهرام

المصدر :

التاريخ :

خبراء فلسطينيون يؤكدون:

معاناة اللاجئين لاوجود لها في القاموس الإسرائيلي!

رغم الواقع المرير للاجئين الفلسطينيين، وأمانيهم بالعودة الى منازلهم التى هجروا منها عام ١٩٤٨، فان مجرد نظرة فاحصة لواقع المفاوضات والظروف تؤدى الى الشك فى امكان تحقيق هذه العودة التى طالت بفعل مشروع التهويد الاسرائيلى وخطط الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة باستيعاب يهود العالم فى أرض لايملكونها ولاتربوا فيها مع نكران حق أصحابها الحقيقيين فى العيش على هذه الأرض، والتمتع بخيراتها، وهذا مايتمناه كل لاجئ فلسطينى، سواء فى الداخل أو الشتات. ونظرا لكون قضية اللاجئين واحدة من أصعب القضايا المثارة فى كامب ديفيد فسوف نستعرض بعض الآراء القانونية أو ممن لديهم خبرة فى التعاطى مع هذا الملف الشائك.

الميزان الديموغرافى اليهودى!

بداية نتطرق الى ماكشفه خبير فلسطينى فى شئون اللاجئين الفلسطينيين عن أن الغالبية العظمى من يهود اسرائيل مانسبته ٧٨ فى المائة منهم يعيشون فى مناطق لاتزيد مساحتها على ١٥ فى المائة من الأراضى المقام عليها اسرائيل الآن، مشيرا الى أن ٧٥ فى المائة من الأراضى المتبقية والتى تعود أصلا الى نحو ٤.٩ مليون لاجئ فلسطينى يعيشون فى مناطق متفرقة من العالم يعيش فيها ما لا يزيد على ١٥٤ ألف يهودى ضمن ٢٠ تجمعا يهوديا اقيمت على انقاض قرى فلسطينية وكذب د.سلمان أبو ستة الباحث المعروف فى قضايا اللاجئين، الادعاءات الاسرائيلية القائلة إنه من الصعب تحديد الأراضى والممتلكات الخاصة باللاجئين.

ويقول : موقع وحدود أراضى اللاجئين وممتلكاتهم تم توثيقها بشكل جيد من قبل الأمم المتحدة وهذه السجلات تشكل أرشيفا لنحو ٥٠٠ ألف لاجىء وتشير خرائط الانتداب البريطانى بوضوح الى القرى والمدن الفلسطينية، كذلك فان دائرة أراضى اسرائيل التى تؤجر أراضى اللاجئين للكيوبتسات اليهودية لديها هذه المعلومات وهى جاهزة.

ويشير أبو ستة فى دراسة قصيرة أخيرة له حملت عنوان«اللاجئون الفلسطينيون ومفاوضات الحل النهائى» صدرت عن مركز تحليل سياسات فلسطين، الى أن مااستلكه اليهود من أراضى فلسطين التاريخية لايشكل سوى ١٦٨٢ كيلو مترا مربعا، أى مانسبته ٨ فى المائة من مساحة اسرائيل وقال،بالامكان العودة الى السجلات اليهودية والبريطانية فهذه الأرقام موثقة فيها» وفيما أشار الى أن باقى الأراضى ومساحتها ٩٢ فى المائة من أراضى اسرائيل الحالية تمت مصادرته من الفلسطينيين، فانه يؤكد أن ١٧ ألف كيلو متر مربع من الأراضى يعيش فيها ١٥٤ ألف يهودى وفى هذا الصدد يشير أبو ستة الى أن اعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون فى لبنان وغزة مثلا الى أراضيهم وممتلكاتهم لن تشكل خطرا فى الميزان الديموغرافى كما تدعى اسرائيل وقال: يمكن استيعاب اللاجئين بسرعة دون تأثير فى الميزان الديموغرافى فى اسرائيل. ويضيف قائلا: هناك ٦ ألوية فى اسرائيل هى الوسط ، تل أبيب، حيفا، الشمال، الجنوب والقدس، وتابع يقول اذا سمح لنحو ٣٦٢ ألف لاجىء مسجل فى لبنان بالعودة الى منازلهم التى تتركز ممتلكاتهم فى منطقة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

رسالة غزة

محمد أمين المصرى

الجليل ويؤكد الخبير الفلسطينى فى شئون اللاجئين انه اذا سمح للاجئين المسجلين فى غزة وعددهم ٧٥٩ ألف لاجىء بالعودة الى منازلهم وممتلكاتهم التى تتركز فى الجنوب، فان نسبة اليهود سوف تقل فقط بنسبة ٦ فى المائة بمعنى أنها ستتحول من ٩٠ فى المائة الى ٨٤ فى المائة ورسالة أبو ستة تقول إن اليهود سيبقون أغلبية فى باقى المناطق فى اسرائيل والمدهش والمثير للاستياء أن اسرائيل فى التسعينيات وحدها استقبلت مهاجرين من روسيا يوازى عددهم عدد اللاجئين فى لبنان وغزة. واذا كانت اسرائيل حقا تعانى تضخما فى عدد السكان كما تدعى فمن الأجدى بها أن تعيد النظر فى سياسة استيعاب المهاجرين اليهود.

ويحذر د.نافع الحسن استاذ القانون الدولى فى جامعة القدس، الذى شغل منصب المستشار القانونى للجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوض الأمم المتحدة لحماية اللاجئين ووسيطا لحل مشكلة اللاجئين بين العراق وايران، من أن تتحول المفاوضات حول اللاجئين الى نقاشات تستنزف طاقات الفلسطينيين وتبدد وقتهم حول تفسير القرارات الدولية وجرهم لمناقشة بدائل، وتحويل المفاوضات الى ندوات وحلقات نقاش تعقد هنا وهناك بمبادرة من الدول المشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف، وذلك بغية ترويض المفاوض الفلسطينى وتضليله واجهاده وارغامه على مناقشة قضايا ليست ذات صلة بحق العودة للاجىء الفلسطينى، ويؤكد الحسن أن قرارات الجمعية العامة تعتبر توصيات لها صفة الالزام ، ولكن اصدار هذه القرارات وغيرها عن الهيئات والمؤسسات التابعة لها يوجد مايسمى «بالشرعية الدولية» وهذه الشرعية تشكل قاعدة ملزمة أدبيا وأخلاقيا وقانونيا ويشير الى أن هناك سوابق فى القانون الدولى والتى بسبب تواتر حدوثها تشكل قاعدة وحكما يتوجب الأخذ به ويعتبر فى منزلة القاعدة القانونية التى يتعين الأستناد اليها والأخذ بها فى التعامل مع القضية الفلسطينية وقد أقيمت اسرائيل بموجب قرار من الجمعية العامة وليس مجلس الأمن، ولهذا فان انشاء دولة اسرائيل شكل سابقة، وهذه السابقة يجب أن يتم الاستناد اليها من قبل الجانب الفلسطينى.

ويقول د.عبد الله أبو عيد الأستاذ المشارك للقانون الدولى وحقوق الانسان فى جامعة النجاح الوطنية إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تتسم بسمات خاصة قلما تتصف بها مشكلات اللاجئين الآخرين فى أنحاء العالم ومن أهم هذه السمات:

أولا: ان بعض اللاجئين أصبحوا لاجئين مرتين أو ثلاث مرات خلال عقدين من الزمن .

ثانيا: ان عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين أصبحوا لاجئين فى داخل اسرائيل بعد قيام السلطات الاسرائيلية بإخلاء قراهم وهدم بعضها لمنع المهجرين من العودة إليها .

ثالثا: أن السلطات الاسرائيلية أصدرت القوانين لتشريع استيلائها على أملاك هؤلاء اللاجئين .

رابعا : ان السلطات الاسرائيلية جلبت مئات الآلاف من المهاجرين من اليهود من جميع انحاء العالم ليحلوا محل هؤلاء اللاجئين والاستيلاء على املاكهم والاقامه على اراضيهم وكأنهم ورثوها وتملكوها.

خامسا :ان الهدف الأساسى لكل هذه الاجراءات الاسرائيلية هو تكريس لطرد الفلسطينيين ومنع عودتهم وحرمانهم من حقهم فى تقرير المصير

عنصر الجنسية

ويرد أبو عيد على هذه الادعاءات بقوله إن إثارة عنصر الجنسية إنما هي قضية حق يراد بها باطل، فإسرائيل منحت ومازالت تمنح جنيستها لمئات الألوف من اليهود من جميع أنحاء العالم. كما أنها حرمت عشرات الألوف من المواطنين الفلسطينيين الذين ظلوا فى إسرائيل ولم يغادروها من حقهم الطبيعى والقانونى فى الحصول على الجنسية الإسرائيلية تحت حجج وذرائع أمنية وسياسية وقانونية واهية. وذلك لمدد طويلة ولم يحصل معظمهم على جنسيتها إلا أخيرا بسبب واحد هو انتماؤهم القومى، وكونهم ليسوا يهودا. ويؤكد أستاذ القانون الفلسطينى إن كل مواطنى فلسطين العرب والمواطنين اليهود الذين وجدوا فى فلسطين بصورة مشروعة كانوا يتمتعون بالجنسية الفلسطينية فى ظل الانتداب البريطانى، وذلك بموجب قانون الجنسية الفلسطينية الصادر عام ١٩٢٥. وتقضى قواعد القانون الدولى العرفية والاتفاقية بأنه فى حالة تغير السيادة على الإقليم، فإن الدولة الجديدة التى تبسط سيادتها على هذا الإقليم يتوجب عليها منح جميع المواطنين المقيمين عليه حقهم فى العيش على أراضيهم.

والمعروف أن فلسطين كانت تحت الانتداب البريطانى، وأن السيادة لم تكن لدولة الانتداب البريطانية، بل كانت كامنة وفى حالة جمود - سبما يقول أبو عيد، ولذلك فإن فرض إسرائيل سيادتها على الإقليم الذى احتلته عام ١٩٤٨ لا يعطيها الحق بالادعاء بأن حق العودة إلى هذا الإقليم مقصور على مواطنيها الذين يحملون جنسيتها فقط، خاصة أن سيادتها على أجزاء من هذا الإقليم كانت سيادة فرضت بحكم الأمر الواقع

أبرز مشروعات التوطين

بعد هذا الطرح القانونى للمشكلة، نستعرض هنا أبرز المشروعات التي طرحها الإسرائيليون لإنهاء مشكلة اللاجئين، ومنها مشروع (إيجال ألون) الذي طرح عقب حرب ١٩٦٧ ودعا إلى توطين اللاجئين فى سيناء والدول العربية. ومشروع موشى ديان الذي حث على هجرة الفلسطينيين إلى أمريكا الجنوبية مع تعويضات بقيمة تتراوح ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ دولار لكل لاجئ يوافق على الهجرة، ومشروع شيمون بيريز الذى أورده فى كتاب الشرق الأوسط ويقترح حل المشكلة على مرحلتين: الأولى خلال مرحلة انتقالية وفيها يتم تحسين أوضاع المخيمات في الضفة وغزة بما فى ذلك إقامة المساكن وتوسيع لم الشمل وإعطاء الهوية الفلسطينية لجميع اللاجئين، يذكر أن السلطة الوطنية امتنعت حتى الآن عن إدخال أى تحسينات جوهرية على صعيد البنية التحتية للمخيمات حتى لا يؤثر ذلك على استمرار بقاء مشكلة اللاجئين كقضية سياسية تحتاج إلى حل وفقا للشرعية الدولية. أما المرحلة الثانية التى اقترحها بيريز فتتمثل فى إقامة كونفدرالية فلسطينية أردنية تعطى فيها حرية الانتقال لجميع اللاجئين فى مناطق الكونفدرالية بمن فى ذلك لاجئو لبنان وسوريا. مع إيجاد مشاريع تنمية بتمويل عالمى ومساهمة إسرائيلية.

.. هذا بالإضافة إلى مشروع شلومو جازيت الذى يرفض العودة ويبدى مرونة فى الاعتبارات الإنسانية حيث يوافق على استيعاب أعداد محددة من اللاجئين على دفعات وفق حصص سنوية فى إطار الحل الدائم وفى إطار دولة فلسطينية توافق عليها إسرائيل مقابل القبول بإنهاء مشكلة اللاجئين وإنهاء دور وكالة الأونروا و إلغاء المكانة السياسية والقانونية للاجئين الفلسطينيين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقد جاء فى دراسة لمراكز الأبحاث الفلسطينية ودائرة شئون اللاجئين، أن عدد الفلسطينيين الموجودين خارج فلسطين سيصل فى عام ٢٠٠٥ إلى ٣ ملايين و٦٤٠ ألف لاجئ، وبموجب خطة توطين للمحامية اليهودية (دونا أرزيت) سيتم توطينهم فى الوطن العربى والعالم مناصفة إضافة إلى ١,٥٤٤,٠٠٠ سيتم ترحيلهم من فلسطين. وبذلك سيبقى ٢,٨٥٠,٠٠٠ فلسطينى فى منطقة نفوذ السلطة الفلسطينية ومليون فلسطينى آخر داخل إسرائيل، وهناك عدد آخر أهملته الخطة ومصيره مجهول.

الحل الإسرائيلى لقضية اللاجئين إلى كامب ديفيد

يذكر أن مصادر إسرائيلية كشفت عن أن الحكومة الإسرائيلية ستقدم مساعدات كبيرة للمنظمة الدولية الجديدة التى ستقام من أجل تعويض وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين وستستوعب فى أراضيها الاف اللاجئين فى إطار جمع شمل العائلات وعلى أساسا إنسانى، ولن تعارض إسرائيل أن يطلق الفلسطينيون على ذلك «تجسيد حق العودة» شريطة ألا يطرحوا مطالب أخرى - وبهذا ينتهى تدخل إسرائيل فى المسألة. هذه هى أهم نقاط الاقتراح الإسرائيلى لحل مشكلة اللاجئين الذى حمله معه رئيس الحكومة إيهود باراك إلى كامب ديفيد.

وسيؤكد باراك فى المباحثات علي أن إسرائيل ترفض الاعتراف بمبدأ حق العودة ولن تتحمل مسئولية قانونية أو أخلاقية لمشكلة اللاجئين أكثر من الإعراب عن الأسف على معاناتهم. وستؤكد الحكومة للجمهور الإسرائيلى أن استيعاب عشرات آلاف الفلسطينيين هو ثمن معقول مقابل الاتفاق وأنه فيي الأعوام التى سبقت عام ١٩٦٧ استوعبت إسرائيل ٦٠ - ٧٠ ألف فلسطينى ضمن برنامج توحيد شمل العائلات وقالت مصادر إسرائيلية كبيرة أنه إضافة إلى ذلك ستستوعب الدولة الفلسطينية الجديدة فى أراضيها نحو نصف مليون لاجئ.

وسيتم استيعاب باقى اللاجئين فى أماكن سكناهم فى الأردن وسوريا ولبنان بمساعدة تمويل دولى يكون مشروطا باستيعاب اللاجئين. وكان باراك قد كلف مجلس الأمن القومى فى مكتبه بمهمة تركيز أعمال الهيئة فى هذا الخصوص. ولم ينته عمل المجلس بعد، لكنه أوصى بأن تتدخل اسرائيل في تقديم مساعدات كبيرة للمنظمة الجديدة لتأهيل اللاجئين.

وذلك من أجل أن ترفع عنها المسئولية الأخلاقية والقانونية للمشكلة. ويجرى المجلس الان مداولات مع وزارة المالية حول حجم المساعدات الإسرائيلية لتأهيل اللاجئين.

وحسب الخطة، فإن أموال التأهيل ستنقل إلى الدولة الفلسطينية و«الدول المضيفة» - الأردن وسوريا ولبنان - وستخصص لتحسين شروط حياة اللاجئين وستطالب إسرائيل أن توافق سوريا ولبنان على استيعاب اللاجئين كشرط لتحويل المساعدات الدولية وستقترح الربط بين تأهيل اللاجئين وخطة المساعدات لتأهيل جنوب لبنان. والمنظمة الدولية التى تترأسها كندا أو السويد ستكلف بتجنيد الأموال وتنفيذ الخطة على أرض الواقع.

ويؤكد المؤرخ والكاتب يونس الكترى أن قضية اللاجئين لم تغب عن المسرح السياسى منذ النكبة الأولى عام ١٩٤٨، إلا أن الملاحظ أنه فى الآونة الأخيرة،وعقب توقيع اتفاقات أوسلو، يعتقد الكثيرون أن هذه الاتفاقات جاءت كمحاولة لإلغاء قضية اللاجئين، خاصة أن الجانب الأهم فيها هو حق العودة. ويقول: من الملاحظ أن قضية اللاجئين آخذة فى التفاعل والتصعيد بشكل يشير إلى خطورة القضية أولا، وخطورة ما يرتب لها من حلول ثانية، خصوصا إذا ما جاءت هذه الحلول كما هو مطروح اليوم بعيدة عن الحل الأقوى والأكثر وضوحا لإيجاد العودة. ويضيف: لم يكن عفويا إرجاء البحث فى القضية إلى المرحلة النهائية من التفاوض مع الجانب الإسرائيلى، وإنما جاء هذا الترتيب نظرا ليقين مرتبى أجندة التفاوض بأن القضية هى الأهم والأكثر خطورة من بين قضايا التفاوض كلها، وعليه تتباين وجهات النظر وتتعدد الآراء فى اقتراح الحل الأمثل للقضية: العودة والتوطين.. التعويض أم التوطين؟

ويوضح الكترى أن المسئولين العرب (وأولهم فى لبنان) أخذوا يتبارون فى رفض توطين اللاجئين بنغمة توحى وكأن هناك رغبة لدى اللاجئين فى هذا الأمر، فزادت من إجراءات مضايقتهم، ويوضح أنه ظهرت نغمة جديدة فى الأردن تتعلق بمستقبل اللاجئين لا يرتاح لها الكثيرون من المعنيين بإنهاء هذه القضية وفق قرارات الشرعية الدولية وقرارات جامعة الدول العربية والأردن مشارك فيها.

ويطالب الكترى المعنيين بقضية اللاجئين بالعودة إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية بحصر املاك اللاجئين فى فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ومناقشة قانون املاك الغائبين الذى سنته حكومة إسرائيل لتسهل وضع اليد على املاك الفلسطينيين منذ عام ١٩٥٠، إلى جانب مسئولية المجتمع الدولى الذى اقر شرعية حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم، وهو الحق الذى تحاول الولايات المتحدة وإسرائيل تجاهله كلية اليوم، ويحذر الكترى كل من يقول ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ هما اساس لمسيرة التفاوض اليوم، لان الحل العادل للقضية فى نظره يتمثل فى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من قبل وليس فى الغائها وتجاهلها، ويقول ان اى عاقل فى الدنيا يعتقد أنه بعودة بضعة الاف وتحت اى مسمى يمكن ان يقام أمن واستقرار فى المنطقة فى ظل حرمان اربعة ملايين لاجيء من حقهم فى العودة إلى ديارهم خصوصا وان عيونها عليهم لم تغمض وان الجيل السابق يعلم اللاحق ان لنا وطنا هناك ولنا فيه حق ولابد من الوصول إليه طال الزمن او قصر.

ويكشف خبير شئون اللاجئين عن معلومات غير مؤكدة تفيد ببدء إجراءات تجنيس «منح الجنسية» لعدد من الفلسطينيين ممن أمضوا فوق ٢٠ عاما فى العمل فى ٣ دول خليجية هى قطر والبحرين والامارات، ويتمنى الكترى من منطلق قومى ووطنى عدم البت فى قضية اللاجئين الآن فى ظل اختلال موازين القوى وارجاءها للزمن حيث انه كفيل بحلها بشرط عدم التوقيع على اى اتفاق الآن، لأن الحل العادل هو القرار ١٩٤، ويدعو كل اصحاب الخبرات والكفاءات لدعم الوفد الفلسطينى فى كامب ديفيد بدءا من الرئيس ياسر عرفات إلى اصغر مفاوض فى هذه المعركة الشرسة.

ان سيناريوهات حل قضية اللاجئين ترتكز جميعها على طرح توطين اللاجئين فى البلدان المضيفة بهدف تعويم القضية ولتصبح قضية اقليمية ودولية تتطلب مساهمة المجتمع الدولى فى حلها بدلا من كونها قضية ثنائية تهم الفلسطينيين وإسرائيل.

وهنا تكمن خطورة التعاطى مع مشاريع التوطين كما يحذر عوض بحبحوح الخبير فى شئون اللاجئين.

وكما ذكرنا فى البداية، فان اللاجئين يريدون العدالة بينما يبحث الاخرون عن الحلول الوسط فقط، هذا إلى جانب ان الاجماع الإسرائيلى اليهودى لايأخذ العدالة الفلسطينية بالاعتبار، ونعتقد انه لاينوى عمل ذلك فى المستقبل القريب.. رغم ان العدالة تستند إلى القرار ١٩٤.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية